١- النظام الاقتصادي(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

كتبت تحت عنوان: «مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي» عدة كلمات سالفة بينت فيها أن نظام الحكم الإسلامي يقوم على قواعد ثلاث:

أ- مسئولية الحاكم.

ب- احترام إرادة الأمة.

ج- والمحافظة على وحدتها.

وإن من حسن الحظ أن هذه هي أيضًا دعائم النظام النيابي الحديث الذي اخترناه لأنفسنا، كما بينت أننا لم نطبق هذا النظام ولا ذاك تطبيقًا صحيحًا، وبذلك اضطربت كل الأمور تبعًا لذلك، فإن هذا الأمر أصل وكل ما عداه تابع له «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»(٢).

والحكومة -ولا شك- قلب الإصلاح الاجتماعي كله، فإذا فسدت أوضاعها فسد الأمر كله، وإذا صلحت صلح الأمر كله... وقد أهبت بالقائمين أن يبادروا بالإصلاح، وأن يعودوا إلى الإسلام الحنيف جماع الخير؛ ليهتدوا بهديه ويسيروا على ضوئه، وبغير ذلك لا يمكن أن نظفر بالإصلاح الحقيقي المنشود.

وهنا أتناول «وضعنا الاقتصادي» بمثل هذا البيان، رجاء أن تجد هذه الكلمات المخلصة آذانًا مصغية، وقلوبًا واعية، تستشعر الخطر وتعمل على تلافيه، من قبل أن يستشري الداء، ويعز الدواء، ويتسع الخرق على الراقع(٣). ولا يحرك النفوس ويثير

---

(١) الإمام حسن البنا: رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي، المطبعة العالمية، د.ت، ص(٧٣-١٠٠)، وقد أشير في الهامش أنها نشرت في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧م.

(٢) أخرجه البخاري في «الإِيمَان»، باب: «فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ»، ح(٥٠)، ومسلم في «الْمُسَاقَاةِ»، باب: «أَخْذِ الْحَلالِ وَتَرْكِ الشُّبُهَاتِ»، ح(٢٩٩٦).

(٣) اتسع الخرق على الراقع: يضرب في الأمر الذي لا يستطاع تداركه لتفاقمه. [الزمخشري: المستقصى في أمثال العرب، (١/ ٩)].

الخواطر ويؤلم المشاعر شيء كالضائقة المالية، تأخذ بخناق الجماهير، فتحول بينهم وبين الحصول على ضروريات الحياة فضلاً عن كمالياتها. ولا أزمة أعنف من أزمة الرغيف، ولا عضة أقوى من عضة الجوع والمسغبة. ولا حاجة أشد من حاجة القوت، وطالب القوت ما تعدى[(١)]. دخلت الجارية على محمد بن الحسن الشيباني[(٢)] صاحب أبي حنيفة، فقالت: يا سيدي، فني الدقيق. فقال: قاتلك الله! أذهبت من رأسي أربعين مسألة.

[واقعنا الاقتصادي:]

وهناك حقائق لا يستطيع أحد أن ينكرها أو يتجاهلها منها:

أ - غنى طبيعي:

إن هذا البلد ليس فقيرًا بطبيعته، بل لعله أغنى بلاد الله -تبارك وتعالى- بخيراته الطبيعية وثرواته المختلفة، من زراعية ومائية وحيوانية ومعدنية، ونيله العجيب، وواديه الخصيب، وما شئت من فضل الله -تبارك وتعالى- على مصر وأهل مصر منذ القدم: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١].

ب - استغلال أجنبي

ومنها: أن الأجانب الذين احتلوا هذا الوطن بغفلة من أهله، وتساهل من

---

(١) ذكر الأبشيهي في «المستطرف» عن برهان الدين القيراطي هذه الأبيات:

قالوا اترك الخمر واجتنبها ... لا تتعد الحرام حدا

قلت أراها للروح قوتًا ... وطالب القوت ما تعدى

ولعل الإمام البنا أخذ هذا المعنى من الشطر الثاني من البيت الثاني.

(٢) «الشيباني [١٣١-١٨٩هـ = ٧٤٨-٨٠٤م]: محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي بني شيبان، أبو عبد الله: إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. أصله من قرية حرستة، في غوطة دمشق، وولد بواسط. ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة، وغلب عليه مذهبه وعرف به، وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقة ثم عزله، ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه، فمات في الري. له كتب كثيرة في الفقه والأصول، منها «المبسوط»، و«الزيادات»، و«الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«الآثار»، و«السير»، و«الموطأ»، و«الأمالي»، و«المخارج في الحيل»، و«الأصل»، و«الحجة على أهل المدينة». [الزركلي: الأعلام، (٦/ ٨٠)].

حكامه، وظلم من غاصبيه، أسعد حالا من أهله وبنيه، وأنهم قد وضعوا أيديهم على أفضل منابع الثروات فيه؛ شركات أو أفرادًا، فالصناعة والتجارة، والمنافع العامة، والمرافق الرئيسية، كلها بيد هؤلاء الأجانب حقيقة، أو الأجانب الذين اتخذوا من الجنسية المصرية شعارًا ولا زالوا يحنون بعد إلى أوطانهم ويؤثرونها بأكبر أرباحهم، وإن كثيرًا من هؤلاء الأجانب لا زال ينظر إلى المواطن المصري، والعامل المصري، والحاكم المصري، نظرة لا تقدير فيها ولا إنصاف.

ج - ثراء فاحش وفقر مدقع

ومنها: أن التفاوت عظيم، والبون شاسع، والفرق كبير بين الطبقات المختلفة في هذا الشعب، فثراء فاحش وفقر مدقع، والطبقة المتوسطة تكاد تكون معدومة، والذي نسميه نحن الطبقة المتوسطة ليس إلا من الفقراء المعوزين، وإن كنا نسميهم متوسطين على قاعدة «بعض الشر أهون من بعض»[1]. ورحم الله فقهاءنا الذين حبَّروا البحوث الطويلة في الفرق بين الفقراء والمساكين، وإن كان كلاهما من المحتاجين البائسين.

د - تخبط اقتصادي

ومنها -وهو الأهم: أننا في وسط هذا المعترك الحاد الصاخب العنيف بين المبادئ الاقتصادية من رأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية، لم نحدد لونًا نصبغ به حياتنا الاقتصادية، في وقت تحتم فيه التحديد، وتعقدت فيه الأمور، بحيث لم تعد تنفع فيها أنصاف الحلول، ولم يعد يجدي إلا الوضوح الكامل، وتحديد الأهداف تحديدًا دقيقًا، والسير إليها في قوة وعزيمة.

وهذه الأوضاع -وإن امتزجت بها المعاني السياسية- إلا أنها في أغلب صورها ودوافعها ونتائجها تعاليم وأوضاع اقتصادية. ولهذا كان لا بد لنا من أن نختار لونًا من هذه الألوان -أو من غيرها إن استطعنا- لنعيش في حدود وضع معلوم له خصائصه ومميزاته، يحدد أهدافنا الرئيسية، ويرسم لنا طريق العمل للوصول إلى هذه الأهداف.

---

(١) مقتبس من قول أبي خراش الهذلي من الطويل:

حَمِدتُ إلهي بَعدَ عُروَةَ إذ نَجا ... خِراشٌ وَبَعضُ الشَّرِّ أَهوَنُ مِن بَعضِ

إلى الإسلام:

وأعتقد أنه لا خير لنا في واحد من هذه النظم جميعًا، فلكل منها عيوبه الفاحشة، كما له حسناته البادية، وهي نظم نبتت في غير أرضنا لأوضاع غير أوضاعنا، ومجتمعات فيها غير ما في مجتمعنا... فضلاً عن أن بين أيدينا النظام الكامل الذي يؤدي إلى الإصلاح الشامل في توجيهات الإسلام الحنيف، وما وضع للاقتصاد القومي من قواعد كلية أساسية، لو علمناها وطبقناها تطبيقًا سليمًا، لانحلت مشكلاتنا، ولظفرنا بكل ما في هذه النظم من حسنات، وتجنبنا كل ما فيها من سيئات، وعرفنا كيف يرتفع مستوى المعيشة وتستريح كل الطبقات، ووجدنا أقرب الطرق إلى الحياة الطيبة.

* * *

٢- النظام الاقتصادي(١)

قدمت في الكلمة السابقة أن مصر تتقاذفها الألوان الاقتصادية وتتضارب فيها النظم والآراء العصرية، من رأسمالية واشتراكية وشيوعية، وأن من الخير كل الخير أن تبرأ من هذه الألوان كلها، وأن تركز حياتها الاقتصادية على قواعد الإسلام وتوجيهاته العليا، وتستمد منه وتعتمد عليه، وذلك تسلم من كل ما يصحب هذه الآراء من أخطاء وما يلصق بها من عيوب، وتنحل مشاكلنا الاقتصادية من أقصر طريق.

قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام:

ويتلخص نظام الإسلام الاقتصادي في قواعد أهمها:

١- اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، وحسن تدبيره وتثميره.

٢- إيجاب العمل والكسب على كل قادر.

٣- الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة من كل ما في الوجود من قوى ومواد.

٤- تحريم موارد الكسب الخبيث.

٥- تقريب الشقة بين مختلف الطبقات، تقريبًا يقضي على الثراء الفاحش والفقر المدقع.

٦- الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين حياته، والعمل على راحته وإسعاده.

٧- الحث على الإنفاق في وجوه الخير، وافتراض التكافل بين المواطنين، ووجوب التعاون على البر والتقوى.

٨- تقرير حرمة المال، واحترام الملكية الخاصة ما لم تتعارض مع المصلحة العامة.

٩- تنظيم المعاملات المالية بتشريع عادل رحيم، والتدقيق في شئون النقد.

١٠- تقرير مسئولية الدولة في حماية هذا النظام.

---

(١) نشرت بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧م.

والذي ينظر في تعاليم الإسلام، يجد فيه هذه القواعد مبينة في القرآن الكريم والسنة المطهرة وكتب الفقه الإسلامي بأوسع بيان.

المال الصالح قوام الحياة:

فقد امتدح الإسلام المال الصالح، وأوجب الحرص عليه وحسن تدبيره وتثميره، وأشاد بمنزلة الغني الشاكر الذي يستخدم ماله في نفع الناس ومرضاة الله، وليس في الإسلام هذا المعنى الذي يدفع الناس إلى الفقر والفاقة من فهم الزهد على غير معناه.

وما ورد في ذم الدنيا والمال والغنى والثروة إنما يراد به ما يدعو إلى الطغيان والفتنة والإسراف، ويستعان به على الإثم والمعصية والفجور وكفران نعمة الله، وفي الحديث «نعم المال الصالح للرجل الصالح»(١)، وفي الآية الكريمة: ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ التي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥].

وفي ذلك الإشارة إلى أن الأموال قوام الأعمال، وقد نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال في غير وجهه، فقال: «إن الله ينهاكم(٢) عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»(٣)، كما أن من مات مدافعا عن ماله فهو شهيد كما جاء في الحديث: «من مات دون عرضه فهو شهيد، ومن مات دون ماله فهو شهيد...»(٤) الحديث.

العمل على كل قادر:

وفي الإسلام الحث على العمل والكسب، واعتبار الكسب واجبًا على كل قادر عليه، والثناء كل الثناء على العمال المحترفين، وتحريم السؤال، وإعلان أن من أفضل العبادة العمل، وأن العمل من سنة الأنبياء، وأن أفضل الكسب ما كان من عمل اليد، والزراية على أهل البطالة، والذين هم عالة على المجتمع مهما كان سبب تبطلهم -ولو

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في الروايات: «إن الله كره لكم».

(٣) أخرجه البخاري في «الزَّكَاةِ»، باب: «قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾...»، ح(١٣٨٣) ومواضع أخر، ومسلم في «الأَقْضِيَةِ»، باب: «النَّهْيِ عَنْ كَثْرَةِ الْمَسَائِلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ...»، ح(٣٢٣٦) ومواضع أخر.

(٤) سبق تخريجه.

كان الانقطاع لعبادة الله- فإن الإسلام لا يعرف هذا الضرب من التبطل.

والتوكل على الله إنما هو بالأخذ في الأسباب وأيضًا بالنتائج، فمن فقد أحدهما فليس بمتوكل.. والرزق المقدور مقرون بالسعي الدائب، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، ويقول رسول الله ﷺ: «ما أكل أحد طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود ﵇ كان يأكل من عمل يده»(١)، ويقول عمر: «لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول: اللهم ارزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة»(٢)، وفي الحديث: «لا يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم»(٣).

الكشف عن منابع الثروات:

كما أن فيه لفت النظر إلى ما في الوجود من منابع الثروة ومصادر الخير، والحث على العناية بها ووجوب استغلالها، وأن كل ما في هذا الكون العجيب مسخر للإنسان ليستفيد منه وينتفع به: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ١٣]، ومن قرأ آيات القرآن الكريم علم تفصيل ذلك بأوسع بيان وأوفاه.

تحريم الكسب الخبيث:

ومن تعاليمه: تحريم موارد الكسب الخبيثة، وتحديد الخبث في الكسب بأنه ما كان بغير مقابل من عمل: كالربا والقمار واليانصيب ونحوها. أو كان بغير حق: كالنصب والسرقة والغش ونحوها. أو كان عوضًا لما يضر: كثمن الخمر والخنزير والمخدر ونحوها.

---

(١) أخرجه البخاري في «الْبُيُوعِ...»، باب: «كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ»، ح(١٩٣٠).

(٢) انظر: أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، (١/ ٤١٠)- ابن عبد ربه: العقد الفريد، (١/ ٢٦٠).

(٣) أخرجه البخاري في «الزَّكَاةِ»، باب: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكَثُّرًا»، ح(١٣٨١)، ومسلم في «الزَّكَاةِ»، باب: «كَرَاهَةِ الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ»، ح(١٧٢٤، ١٧٢٥). الْمُزْعَةُ بالضم قِطْعَةُ لحم، وفي الحديث بمعنى قِطْعَةٌ يسيرة من اللحم. [لسان العرب، مادة (مزع)].

فكل هذه موارد للكسب لا يبيحها الإسلام ولا يعترف بها.

التقريب بين الطبقات:

وقد عمل الإسلام على التقريب بين الطبقات بتحريم الكنز ومظاهر الترف على الأغنياء، والحث على رفع مستوى المعيشة بين الفقراء، وتقرير حقهم في مال الدولة ومال الأغنياء، ووصف الطريق العملي لذلك.

وأكثر من الحث على الإنفاق في وجوه الخير والترغيب في ذلك، وذم البخل والرياء والمنّ والأذى، وتقرير طريق التعاون والقرض الحسن ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالى ورجاء ما عنده: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

حرمة المال واحترام الملكيات:

وقرر حرمة المال، واحترام الملكية الخاصة ما دامت لا تتعارض مع المصلحة العامة: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وعرضه وماله»(١)، و«لا ضرر ولا ضرار»(٢).

تنظيم المعاملات المالية:

وشرع تنظيم المعاملات المالية في حدود مصلحة الأفراد والمجتمع، واحترام العقود والالتزامات، والدقة في شئون النقد والتعامل به، حتى أفردت له أبواب في الفقه الإسلامي تحرم التلاعب فيه كالصرف(٣) ونحوه، ولعل هنا موضعًا من مواضع الحكمة في تحريم استخدام الذهب والفضة باعتبارهما الرصيد العالمي للنقد(٤).

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب «البر والصلة والآداب»، باب: «تَحْرِيمِ ظُلْمِ الْمُسْلِمِ وَخَذْلِهِ وَاحْتِقَارِهِ وَدَمِهِ وَعِرْضِهِ وَمَالِهِ»، ح(٤٦٥٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «الأَحْكَام»، باب: «مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ»، ح(٢٣٣١، ٢٣٣٢). وأحمد في «بِدَايَةِ مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، أَخْبَارِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ»، ح(٢٧١٩، ٢١٧١٤). وقد صححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه»، ح(٢٣٤٠).

(٣) الصرف: مبادلة تجري بين النقدين وتخضع لشروط خاصة تعرف في مراجعها من كتب الفقه.

(٤) يحرم الإسلام استخدام الذهب والفضة مطلقًا في الأواني والأدوات الخاصة، ويحرم الذهب كزينة للرجال، وكذا الإسراف فيه للنساء. ولعل ذلك لأن حاجة الدولة إلى رصيد ضخم من هذه المعادن أولى بالاعتبار من الاستعمال الفردي.

الضمان الاجتماعي:

وقرر الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين راحته ومعيشته -كائنًا من كان- مادام مؤديًا لواجبه، أو عاجزًا عن هذا الأداء بسبب قهري لا يستطيع أن يتغلب عليه. ولقد مر عمر على يهودي يتكفف الناس، فزجره واستفسر عما حمله على السؤال، فلما تحقق من عجزه رجع على نفسه باللائمة وقال له: «ما أنصفناك يا هذا، أخذنا منك الجزية قويًا، وأهملناك ضعيفًا، افرضوا له من بيت المال ما يكفيه».

وهذا مع إشاعة روح الحب والتعاطف بين الناس جميعًا.

مسئولية الدولة:

وأعلن مسئولية الدولة عن حماية هذا النظام، وعن حسن التصرف في المال العام، تأخذه بحقه وتصرفه بحقه، وتعدل في جبايته، ولقد قال عمر ما معناه: «إن هذا المال مال الله، وأنتم عباده، وليصلن الراعي بأقصى الأرض قسمه من هذا المال، وإنه ليرعى في غنمه، ومن غَلّ غلّ في النار».

استغلال النفوذ.. من أين لك هذا؟

كما حظر الإسلام استخدام السلطة والنفوذ، ولعن الراشي والمرتشي والرائش، وحرم الهدية على الحكام والأمراء، وكان عمر يقاسم عمّاله ما يزيد عن ثرواتهم، ويقول لأحدهم: «من أين لك هذا؟ إنكم تجمعون النار وتورثون العار». وليس للوالي من مال الأمة إلا ما يكفيه، وقد قال أبو بكر لجماعة المسلمين حين ولي عليهم: «كنت أحترف لعيالي فأكتسب قوتهم، وأنا الآن أحترف لكم، فافرضوا لي من بيت مالكم»، ففرض له أبو عبيدة قوت رجل من المسلمين ليس بأعلاهم ولا بأوكسهم، وكسوة الشتاء، وكسوة الصيف، وراحلة يركبها ويحج عليها، وقُوُّمت هذه الفريضة بألفي درهم.. ولما قال أبو بكر: لا يكفيني، زادها له خمسمائة.. وقُضي الأمر.

تلك هي روح النظام الاقتصادي في الإسلام، وخلاصة قواعده أوجزناها منتهى الإيجاز، ولكل واحدة منها تفصيل يستغرق مجلدات ضخامًا، ولو اهتدينا بهديها وسرنا على ضوئها لوجدنا في ذلك الخير الكثير.

* * *

٢- النظام الاقتصادي(١)

استقلال النقد:

ذكرنا بعض الأصول التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، والروح التي تمليها علينا تلك الأصول، التي تنتج مع التطبيق الصحيح وضعا اقتصاديا سليما ليس أفضل منه، فهي توجب استقلال نقدنا، واعتماده على رصيد ثابت من مواردنا ومن ذهبنا، لا على أذونات الخزانة البريطانية ودار الضرب البريطانية والبنك الأهلي البريطاني -وإن كان مقره مصر- وتأمل الآية الكريمة: ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ التي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥].

ومن أفظع التغرير بهذا الشعب، أن يسلم جهوده ومنتجاته نظير أوراق لا قيمة لها إلا بالضمان الإنجليزي، وإن مصر إذا حزمت أمرها، وأحكمت تصرفاتها، ستصل ولا شك إلى هذا الاستقلال.

ولقد انفصلنا عن الكتلة الإسترلينية، وفكرنا في تأميم البنك الأهلي، وطالبنا بالديون الكثيرة لنا على الإنجليز، وكل هذه ونحوها مشروعات تؤمن النقد المصري... فماذا فعل الله بها؟ وماذا أعددنا العدة لإنفاذها؟

ولعل من المفارقات أن أكتب هذه الكلمات في الوقت الذي يذاع فيه أن المفاوضات بين مصر وإنجلترا حول الأرصدة الإسترلينية باءت أو قاربت أن تبوء بالفشل، لتعنت الإنجليز وتمسكهم بألا يدفعوا لمصر عن سنة ١٩٤٨م أكثر من ١٢مليونًا، في الوقت الذي تطلب فيه مصر طلبًا متواضعًا هو ١٨ مليونًا.

ولقد أنتج ضعف الرقابة على النقد، والاستهانة بأمره استهانة بلغت حد الاستهتار، هذه المآسي التي نصطلي بنارها من التضخم الذي استتبع غلاء المعيشة، وصعوبة الاستيراد والتصدير.

ولم يحدث في تاريخ الدول الراقية -فيما نعلم- أن بنكا يستغل قرارا من وزير هذا الاستغلال الشائن، كما فعل ذلك البنك الأهلي بقرار وزارة المالية غير الموقع عليه من

(١) نشرت بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧م.

أحد في يونيو سنة ١٩١٦[1]، فيصدر بمقتضاه من الأوراق ما يشاء.

تمصير الشركات:

كما توجب هذه الأصول الاهتمام الكامل بتمصير الشركات، وإحلال رءوس الأموال الوطنية محل رءوس الأموال الأجنبية كلما أمكن ذلك، وتخليص المرافق العامة -وهي أهم شيء للأمة- من يد غير أبنائها، فلا يصح بحال أن تكون الأرض والبناء والنقل والماء والنور والمواصلات الداخلية والنقل الخارجي -حتى الملح والصودا- في يد شركات أجنبية تبلغ رءوس أموالها وأرباحها الملايين من الجنيهات، لا يصيب الجمهور الوطني ولا العامل الوطني منها إلا البؤس والشقاء والحرمان.

[استغلال منابع الثروة:]

واستغلال منابع الثروة الطبيعية استغلالاً سريعًا منتجًا، أمر يوجبه الإسلام، الذي لفت أنظارنا كتابه إلى آثار رحمة الله في الوجود، وما أودع في الكون من خيرات في الأرض وفي السماء، وأفاض في أحكام الركاز، وحث على طلب الخير أينما كان. في الماء عندنا ثروات، وفي الصحاري ثروات، وفي كل مكان ثروات، لا ينقصها إلا فكر يتجه، وعزيمة تدفع، ويد تعمل، وخذ بعد ذلك من الخير ما تشاء: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ۞ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٧-٢٨]، والعلماء هنا -فيما أظن- الذين يعلمون علم الكائنات وما فيها للناس من خير، وما يتجلى في دقيق صنعها من واسع علم الله خالق الأرض والسموات.

والعناية بالمشروعات الوطنية الكبرى المهملة التي طال عليها الأمد، وقعد بها التراخي والكسل، أو أحبطتها الخصومة الحزبية أو طمرتها المنافع الشخصية، أو قضت

---

(١) تولت وزارة حسين رشدي باشا الثانية من ١٩ديسمبر ١٩١٤- ٩أكتوبر ١٩١٧، وشغل يوسف وهبة باشا فيها منصب وزير المالية، وصدر وقتذاك قرار عسكري بريطاني بأنه سيتم طرح العملة الورقية مع سحب التعامل بالذهب شيئًا فشيئًا؛ وقد كانت مصر لا تعرف الأوراق المالية وكان كل تعاملها قائمًا على العملة الذهبية. وكان من أسباب هذا القرار احتياج بريطانيا للذهب. وقد صدر قرار آخر عام ١٩١٧م بأن أي جنيه ذهب يدخل للقطاع المصرفي يتم حجزه، ثم يسلم لبنك إنجلترا مقابل جواب يقر بذلك يقدم من البنك الأهلي المصري، والذي كان يعد بنكًا إنجليزيًّا.

عليها الألاعيب السياسية والرشوة الحرام، كل هذه يجب أن تتوجه إليها الهمم من جديد: «إن الله يحب من أحدكم إذا عملَ عملاً أن يتقنه»[١].

كم كنا نربح لو أن مشروع خزان أسوان تحقق فعلا منذ سنة ١٩٣٧، وكم كنا نحتاج ونعرى لو لم يلهم الله طلعت حرب[٢] -عليه الرضوان- أن يتقدم بمشروعات (المحلة).

هناك مشروعات كثيرة درست وبحثت، ثم وضعت على الرف وطال عليها الأمد قبل الحرب، ولا موجب لهذا الإهمال، والضرورة قاسية والحاجة ملحة، والأمر لا يحتمل التأخير.

انفضوا الغبار عن ملفات هذه المشروعات واستذكروها من جديد ونفذوا: ﴿فَسَيَرَى[٣] اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

الصناعة:

والتحول إلى الصناعة فورًا من روح الإسلام الذي يقول نبيه ﷺ: «إن الله يحب المؤمن المحترف»[٤]، «من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفورًا له»[٥]. والذي أثنى كتابه على داود وسليمان بهذا التقدم الصناعي، وذكر لنا من دقائق الرقي فيه ما أعجز البشر، واستغل قوى الجن والشياطين.

حرام على الأمة التي تقرأ في كتابها من الثناء على داود عليه السلام: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ۝ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[٦] [سبأ: ١٠-١١]، وتقرأ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء:٨٠]،

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»، (٢/ ٤٠٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان»، (١١/ ٢٩٨). وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»، (٣/ ١٠٦).

(٢) محمد طلعت بن حسن محمد حرب [٢٥نوفمبر ١٨٦٧- ٢٣أغسطس ١٩٤١م]: مؤسس بنك مصر، قام على يده أول اقتصاد مصري، فقام بتأسيس بنك مصر وشركة مصر للغزل والنسيج، توفي في أغسطس ١٩٤١م.

(٣) في الأصل: «وسيرى».

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) في الأصل: «عليم».

ثم لا يكون فيها مصنع للسلاح.

ثم تقرأ في كتابها: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ۞ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٢-١٣]، ثم لا يكون فيها مسبك عظيم، ولا مصنع كامل للأدوات المعدنية.

ثم تقرأ: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥]، ثم تهمل ما عندها من هذا المعدن هذا الإهمال، وهو من أجود الأنواع ويكفي العالم مائتي عام كما قدر الخبراء... حرام هذا كله!!!

* * *

٤- النظام الاقتصادي(١)

عرضت في الكلمة السابقة لبعض صور التطبيق التي تمليها علينا قواعد النظام الإسلامي الاقتصادي، وأعرض في هذه الكلمة لبعض الصور التي تمليها هذه القواعد أيضًا في صميم الإصلاح الاقتصادي القومي.

نظام الملكيات في مصر:

توجب علينا روح الإسلام الحنيف، وقواعده الأساسية في الاقتصاد القومي، أن نعيد النظر في نظام الملكيات في مصر، فنختصر الملكيات الكبيرة، ونعوض أصحابها عن حقهم بما هو أجدى عليهم وعلى المجتمع، ونشجع الملكيات الصغيرة، حتى يشعر الفقراء المعدمون بأن قد أصبح لهم في هذا الوطن ما يعنيهم أمره، ويهمهم شأنه.. وأن نوزع أملاك الحكومة حالاً على هؤلاء الصغار كذلك حتى يكبروا.

تنظيم الضرائب:

وتوجب علينا روح الإسلام في تشريعه الاقتصادي، أن نبادر بتنظيم الضرائب الاجتماعية، وأولها «ضريبة الزكاة»، وليس في الدنيا تشريع فرض الضريبة على رأس المال لا على الربح وحده كالإسلام، وذلك لحكم جليلة منها: محاربة الكنز وحبس الأموال عن التداول، وما جعلت الأموال إلا وسيلة لهذا التداول الذي يستفيد من ورائه كل الذين يقع في أيديهم هذا المال المتداول..

وإنما جعل الإسلام مصارف الزكاة اجتماعية بحتة لتكون سببًا في جبر النقص والقصور الذي لا تستطيع المشاعر الإنسانية والعواطف الطيبة أن تجبره، فيطهر بذلك المجتمع ويزكو، وتصفو النفوس وتسمو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

فلا بد من العناية بفرض ضرائب اجتماعية على النظام التصاعدي -بحسب المال لا بحسب الربح- يعفى منها الفقراء طبعًا، وتجبى من الأغنياء الموسرين، وتنفق في رفع مستوى المعيشة بكل الوسائل المستطاعة.. ومن لطائف عُمر ﷺ أنه كان يفرض الضرائب

(١) نشرت بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧م.

الثقيلة على العنب لأنه فاكهة الأغنياء، والضريبة التي لا تذكر على التمر لأنه طعام الفقراء، فكان أول من لاحظ هذا المعنى الاجتماعي في الحكام والأمراء ﷺ.

محاربة الربا:

ويوجب علينا روح الإسلام أن نحارب الربا حالاً، ونحرمه ونقضي على كل تعامل على أساسه: «ألا وإن الربا موضوع، وأول ربا أبدأ به ربا عمي العباس بن عبد المطلب»[(١)] وصدق رسول الله.

ولقد كان المصلحون يتجنبون أن يقولوا في الماضي هذا الكلام حتى لا يقال لهم: إن ذلك مستحيل، وعليه دولاب الاقتصاد العالمي كله، أما اليوم.. فقد أصبحت هذه الحجة واهية ساقطة لا قيمة لها بعد أن حرّمت روسيا الربا وجعلته أفظع المنكرات في دارها، وحرام أن تسبقنا روسيا الشيوعية إلى هذه المنقبة الإسلامية، فالربا حرام... حرام... حرام وأولى الناس بتحريمه أمم الإسلام ودول الإسلام.

تشجيع الصناعات المنزلية:

وتوجب علينا روح الإسلام تشجيع الصناعات اليدوية المنزلية، وهذا هو باب الإسعاف السريع لهذه العائلات المنكوبة، وباب التحول إلى الروح الصناعي والوضع الصناعي.. وأول ما تفعله هذه الأيدي العاطلة، الغزل والنسيج بالأنوال الصغيرة، وصناعة الصابون، وصناعة العطور والمربيات[(٢)]، وأنواع كثيرة وصنوف كبيرة تستطيع النساء والبنات والأولاد أن يشغلوا الوقت فيها، فتعود بالربح الوفير، وتمنعهم بؤس الحاجة وذل السؤال.

وقد رأينا هذا بأعيننا منذ زمن في «فوة» غربية، و«بني عدي» منفلوط، وغيرها من بلدان القطر المصري، ورأينا في هذه البلاد الثروة والغنى ويسر الحال. ولقد كانت وزارة الشئون قد فكرت في هذا المشروع الحيوي، واستحضرت أصنافا من المغازل، ولا ندري

---

(١) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في «الْحَجِّ»، باب: «حَجَّةِ النَّبِي ﷺ»، ح(٢١٣٧)، من طريق جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «وَرِبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رِبًا أَضَعُ رِبَانَا رِبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ».

(٢) مفردها: المربَّى، [المعجم الوجيز، ص(٢٥٣)].

ماذا فعل الله بها.. ويوم الحكومة بسنة كما يقولون، ولكن الأمر لم يعد يحتمل الانتظار.

تقليل الكماليات والاكتفاء بالضروريات:

وإرشاد الشعب إلى التقليل من الكماليات والاكتفاء بالضروريات، وأن يكون الكبار في ذلك قدوة للصغار، فتبطل هذه الحفلات الماجنة، ويحرم هذا الترف والإسراف الفاسد، ويظهر الجد بخشونته وعبوسته ووقاره وهيبته على الدور والقصور والوجوه والمنتديات.. أمر يحتمه الإسلام الحنيف، وتحتمه الظروف القاسية الحاضرة والمنتظرة والمرتقبة، وكل ذلك يحتاج إلى إعداد.

هذه كلها واجبات لابد أن ننهض بأعبائها حالاً.. فإلى العمل.

وبعد...

فهنا نحن قد رأينا مما تقدم كيف أننا لم نسر على نظام اقتصادي معروف لا نظريًا ولا عمليًا، وأن هذا الغموض والارتجال قد أدّيا[1] بنا إلى ضائقة أخذت بمخانق الناس جميعًا.

وليس الشأن أن نرتجل الحلول، ونواجه الظروف بالمخدرات والمسكنات التي يكون لها من رد الفعل ما ينذر بأخطر العواقب، ولكن المهم في أن ننظر إلى الأمور نظرة شاملة محيطة، وأن نردها إلى أصل ثابت تستند إليه، وترتكز عليه. وليس ذلك إلا «النظام الإسلامي» الشامل الدقيق، وفيه خير السداد.

لقد أتاح الله لنا من أسباب اليسر الاقتصادي والنجاح المادي ما لم يتحه لغيرنا من الأمم والشعوب، فهذه الرابطة الوثيقة من اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ بيننا وبين أمم العروبة والإسلام، وهي بحمد الله أغنى بلاد الله في أرضه: أخصبها تربة، وأعدلها جوًّا، وأكثرها خيرات، وأثراها بالمواد الأولية وبالخامات من كل شيء..

هذه الرابطة تمهد لنا -لو أحسنا الانتفاع بها- سبيل الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، وتنقذنا من هذا التحكم الغربي في التصدير والاستيراد وما إليهما.

ولا يكلفنا الأمر أكثر من أن نعزم ونتقدم، ونقوي الصلة، ونحكم الرابطة، ونوالي البعثات والدراسات، ونحاول بكل سبيل إنشاء أسطول تجاري، ونشيع روح الوحدة

(١) في الأصل: «أدى».

والتعاون بيننا وبين أمم العروبة وشعوب الإسلام.

لقد صبر الشعب المصري صبرًا طويلاً على هذه الحياة الجافة القاسية، وهذا الحرمان العجيب الذي لا يصبر عليه آدمي إلا بمعجزة من معجزات الإيمان، ومن نظر إلى العامل المصري والفلاح المصري ومن إليهما من عامة الشعب المصري، أخذه العجب مما يشاهد من فاقة وصبر.

لقد أخجلني أحد الإخوان الهنود -وقد قدم من إنجلترا حديثًا- حين عاد من جولة قصيرة في القاهرة، يقول لي: لقد كنا نظن أن ما تنشره الصحف في إنجلترا من سوء حالة الشعب المصري، وانخفاض مستوى معيشته، مجرد دعاية يراد بها الحطّ من كرامته، ولكني قضيت هذه الفترة القصيرة في القاهرة وزرت بعض أحياء عامتها فأسفت لما رأيت، فخجلت لقوله هذا، ولكنني رددت عن نفسي وعن الشعب بقولي له: سل هذه الجرائد التي تنشر، أليس هذا البؤس من مظالم الاحتلال؟

وتألمت مرة ثانية حين وجه إليّ مدير شركة أجنبي قوله: أأنت راضٍ عن حال هؤلاء العمال المساكين؟! ولكنني رددت عليه أيضًا: أولست تعلم أن السبب في هذه المسكنة استئثار هذه الشركات وبخلها على هؤلاء العمال بما يوازي ضروريات الحياة؟!

إن الأمر جدّ لا هزل فيه، وقد بلغ غايته، ووصل إلى مداه، ولا بد من علاج حاسم وسريع، ولن نجده كما قلت إلا في طب الإسلام الحنيف وعلاجه.

فيا دولة رئيس الحكومة، ويا رؤساء الهيئات والجماعات، ويا من يعنيهم أمر الطمأنينة والسلام في هذا الوطن:

تداركوا الأمر بحزم... وعودوا إلى نظام الإسلام.

ألا قد بلغت.. اللهم فاشهد.

* * *